

كيف نقدر المصالح والمفاسد، وأيهما نقدم في واقعنا المعاصر؟

الكاتب : عبد المنعم منيب

التاريخ : ٢ أغسطس ٢٠١٥ م

المشاهدات : 1424

الخلافاً بين المسلمين الآن أكثرها - إن لم يكن كلها - يدور حول تقدير القيمة الحقيقية للمفسدة أو المصلحة بشأن قراراتٍ وخططٍ ومناهجٍ للتعامل مع واقعنا المعاصر، وعند البحث والتقصي عن سبب هذا الاختلاف نجد أن السبب لا يرجع لخلافهم على قواعدٍ أو مناهج التفكير؛ لأن هذه المناهج والقواعد واضحة في القرآن وصحيح السنة وأقوال العلماء؛

إذ لا يسع أحداً أن يُنكر وجوب جلب المصالح ودفْع المفاسد، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، ووجوب حفظ الضرورات الستة التي اعتبرها الشرع بترتيبها المذكور في كتب أصول الفقه، إلى غير ذلك من الأصول والقواعد، ولكن الخلاف تولد عن إشكالية معينة متولدة من تطبيق هذه الأصول والقواعد.

تبادر كلُّ هذا إلى ذهني عندما قرأت قول الإمام السيوطي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: **{وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}** [الأنعام: ١٠٨]؛ إذ قال: **"وقد يستدلُّ بها على سقوط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذا خيف من ذلك مفسدة أقوى، وكذا كل فعل مطلوب ترتب على فعله مفسدة أقوى من مفسدة تركه"** (اه من تفسير القاسمي للآية).

وقد نقل القاسمي أيضاً قول الزمخشري الذي قال فيه: **"فإن قلت: سبُّ الآلهة حقٌّ وطاعة، فكيف صحَّ النهي عنه، وإنما يصح النهي عن المعاصي؟ قلت: ربُّ طاعةٍ علم أنها تكون مفسدة، فتخرج عن أن تكون طاعة، فيجب النهي عنها لأنها معصية، لا لأنها طاعة؛ كالنهي عن المنكر، هو من أجل الطاعات، فإذا علم أنه يؤدي إلى زيادة الشر انقلب إلى معصية، ووجب النهي عن ذلك، كما يجب النهي عن المنكر"** (اه من تفسير القاسمي للآية).

وفي تفسير نفس الآية قال نفس المعاني كلُّ من: (ابن كثير، والطاهر بن عاشور، والسُّعدي، والألوسي، والبيضاوي، والقاسمي، والقرطبي، وابن العربي، وصادق حسن خان) في كتبهم، فالقواعد العامة للتفكير الفقهي - وهو نفسه التفكير في السياسة الشرعية - متفقٌ على أبعادها وخطوطها العامة، ولا يمكن لأي من قادة ورموز المسلمين إنكارها في أي عصر.

ولكن الإشكالية هي كيف نُنزل هذه القواعد والأحكام على الواقع العملي؟

من الواضح أن معرفة هذه القواعد والأحكام سهل، ويمكن للكثيرين قراءة الكتب وحفظ القواعد والأحكام، ولكن تنزيل هذه القواعد والأحكام على الواقع العملي ومطابقتها المناسب منها مع ما يُناسبه في الواقع العملي هو الإشكالية الكبرى.

وحل هذه الإشكالية يحتاج إلى أمرين:

الأول: فهم عميق وشامل لهذه القواعد والأحكام؛ فلا يكفي حفظ هذه القواعد والأحكام دون التعمُّق في أبعادها

ومقاصدها المختلفة؛ إذ لا يمكن التحقق من هذا الشرط ما لم يجتمع في الذهن الفهم الشامل لهذه الأحكام والقواعد، بحيث يأخذ بأطرافها جميعها، فلا يضرب بعضها ببعض، أو يعارض بعضها البعض دون أن يشعر، ولذلك كان أصحاب أبي حنيفة رحمه الله يصمتون ويكفون عن أي نقاش إذا قال الإمام أبو حنيفة في حكم ما: "أستحسن كذا"؛ لأن معناه أنه عدل عن الحكم بدليل ظاهر للجميع إلى دليل آخر أرجح منه، ولكنه خفي عليهم رغم وضوحه في ذهن الإمام.

وهذا كما هو موجود في الفقه -ومنه السياسة الشرعية- فهو موجود في الحديث؛ عندما يلحظ المحدث الراسخ في العلم علّة خفية في حديث ظاهره الصحة. . والشاهد من ذلك كله أن المعرفة بالحكم الشرعي يجب أن تكون عميقة وشاملة؛ لتدرك كل الأبعاد والمقاصد في نفس الحكم، وهذا العمق والشمول إنما يتأتى من التعلم بطريقة صحيحة عبر علماء راسخين، وبتكرار دراسة المراجع العلمية، والتوسع في دراستها، والتفكير فيها، وقبل ذلك - ومعه - التضرع إلى الله تعالى؛ طلباً للتوفيق وتحصيل العلم النافع، مع الإخلاص والتواضع والاستقامة.

الأمر الثاني: فهم عميق وشامل للواقع، ومنطق هذا الواقع بمختلف أبعاده، وهذا إنما يتأتى بدراسة تاريخ هذا الواقع وحاضره بشكل كامل ومتوسّع كما هو، لا كما نتمنى، أو كما نتخيل؛ على أن يتم هذا بتجرد وإخلاص، وسعيًا لمعرفة الحقيقة لا لتحقيق هوى ما أو هدف ما غير المعرفة.

ولعل هذا هو المقصود بقوله تعالى: **{أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ}** [الحج: ٤٦]؛ فهذه الآية أكدت على الدراسة، وهي ما عبرت عنه بالسَّيْرِ {يَسِيرُوا} وهذا يلّمح لجمع المعلومات.

وفي آيات أخرى عبّر عنها بالتفكير؛ مثل قوله تعالى: **{أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ}** [الروم: ٨]، وقوله أيضاً: **{أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ}** [الأعراف: ١٨٤]، وهنا يلّمح للتفكير في المعلومات تفكيراً متجرداً من أي هوى أو غرض غير المعرفة.

كما عبّر عنها في مواضع أخرى بالنظر؛ كقوله تعالى: **{أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ افْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ}** [الأعراف: ١٨٥]، ولعل النظر يحمل معنى جمع المعلومات والتفكير فيها معاً في لفظ واحد.

وعلى كل حال فإدراك حقائق الواقع يستلزم ذلك كله، وذلك لا يتم إلا بالتجرد التام للمعرفة، بعيداً عن أي هوى أو غرض أو انحياز مسبق، أو الوقوع تحت أسر العادات والتقاليد، والموروث من الناس، (لا الموروث من الوحي والنبوة).

والقرآن الكريم مملوءٌ بالتحذير من هذه الانحيازات المسبقة، ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُّقْتَدُونَ . قَالَ أُولُو جِنَّتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ . فَانظُرْنَا مِنْهُمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ}** [الزخرف: ٢٣-٢٥].

ورغم كل هذه المعايير والشروط فقد يُصيب (امراً ما) ضلالٌ في مرحلة دراسة العلم الشرعي (المفصي لمعرفة

الحكم الشرعي! كما حدث مع الخوارج الذين كانوا مع الصحابة والإمام علي، ورغم هذه الصبغة الفاضلة ضلوا، وكما حدث مع إمام المعتزلة واصل بن عطاء الذي كان يجلس في مجلس علم الإمام الحسن البصري.

وقد يُصيب -امراً ما- الضلالُ في مرحلةٍ أخرى؛ وهي مرحلة دراسة الواقع، والنظر في تنزيل الحكم الشرعي عليه؛ ولذلك قال تعالى في آخر آية السَّيْرِ في الأَرْضِ آتِفَةِ الذُّكْرِ: {فَإِنَّهَا لَأَنْعَمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [الحج من الآية: ٤٦]، وكما قال بعد آيَتِي التَّفَكُّرِ والنَّظَرِ: {أَوْ لَمْ يَتَّفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أُولَئِكَ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ} [الأعراف: ١٨٤-١٨٥]: {مَنْ يَضَلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} [الأعراف: ١٨٦].

وبشكل عام فإن الهداية للحق في الحكم الشرعي والحقيقة في الواقع والصواب في مطابقة الاثنين معاً، هي هداية من الله تعالى في البداية وفي النهاية، فيجب اللُّجُوعُ له والتضرع إليه، كي يَمُنَحَهَا لَنَا بِمَحَضِ إِحْسَانِهِ وَمِنْتَهُ، وَفَضْلِهِ وَكِرْمِهِ سَبْحَانَهُ، وَقَدْ وَرَدَ أَنْ أَبَا سَلْمَةَ قَالَ: "سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»" (رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد)؛ فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يُعَلِّمُنَا الْإِكْثَارَ مِنَ التَّضَرُّعِ لِلَّهِ تَعَالَى، سَائِلِينَ الْهُدَايَةَ إِلَى الْحَقِّ.

طريق الإسلام

المصادر: